العدد فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الأخير وهو المضاف
إليه فيصير الأول مضافا إلى معرفة تقول ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم
وألف الدينار ومنه قوله • ما زال مذ عقدت يداه إزاره • فسما فأدرك
خمسة الأشبار • وقوله • وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى •
ثلاث الأثافي والديار البلاقع • وأجاز الكوفيون الثلاثة الأثواب
تشبيها بالحسن الوجه قال الأخفش وذلك بمنزلة عند أصحابنا على القياس
واستعمال العرب. وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بأوله و
تقول الأحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لأنه
بمنزلة بعض الاسم وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون فقالوا الأحد
العشر درهما والاثنتا العشرة جارية لأنهما في الحقيقة اسمان
والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ويرد عليهم إجازتهم ثلاثة عشر
وأربعة عشر وذلك الثاني لا يقع حشوا فلولا ملاحظة العطف
لما جاز ذلك ولا يجوز الأحد العشر الدرهم لأن التمييز واجب التنكير
نعم يجوز عند الكوفي وقد استعمل ذلك بعض الكتاب وإذا كان
معطوفا عرفت التمييز معا تقول الأحد والعشرون درهما لأن حرف
العطف فصل بينهما وأعلم أن في تعريف المضاف قد يكون
المعرف إلى جانب الأول كما تقدم وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمس
مائة الألف وقد يكون بينهما اسمان نحو خمس مائة ألف الدينار
وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمس مائة ألف دينار الرجل وقد
يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل
وعلى هذا لو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف إليه لأن
المضاف منصوب على التمييز فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة
بإضافته إليه والتمييز واجب التنكير نعم يجوز ذلك عند الكوفيين

ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف إليه نحو خمسة آلاف
الدينار ولكن له حكم المائة لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا
تعرف الآلاف فإنها مضافة والله أعلم

الابتداء

المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه
أو وصفا رافعا لمستغنى به فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو وأن
تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه والعاري عن العوامل
اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة لإدخال
نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله ومخبرا عنه أو وصفا إلخ
مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ورافعا لمستغنى به
يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان وخرج
به نحو قائم من قولك أقائم أبوه زيد فإن مرفوعه غير مستغنى به
ولا بد في التعريف للتنويع لأن للمبتدأ نوعان مبتدأ له
خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر وقد أشار إلى ذلك بقوله مبتدأ
زيد وعاذر خبر إن قلت زيد عاذر من اعتذر وإلى الثاني بقوله
وأول مبتدأ والثاني منهما فاعل أغنى عن الخبر في نحو
أسار ذان إلى الحجاز ومنه قوله • أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا • وقوله
أمنجز أنتم وعدا وثقت به • أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب • وقس
على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى
به ثم لا بد في الوصف من أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة
مشبهة ولا بد في الاستفهام من أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من
أو ما ولا بد في المرفوع من أن يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلا وكاستفهام
في ذلك النفي الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان وهو ما ولا وإن و

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)